المستشار الخليجي
Gulf Consultant

المعهد العربي للتخطيط
الكويت
KUWAIT
ARAB PLANNING INSTITUTE

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID SCHOOL OF GOVERNMENT

دعوة للمشاركة في المؤتمر العلمي حول

التمويل والتجارة الدولية في ظل الحمائية الجديدة

بتنظيم مشترك بين

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

وكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

والمستشار الخليجي للاستشارات والتدريب

في مقر الكلية - منطقة سيتي ووك - إمارة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال الفترة 28 -29 سبتمبر 2026

1. خلفية المؤتمر

شهد قطاع التجارة الخارجية العالمية تحولات كبيرة منذ القرن التاسع عشر، مع تنامي فكرة حرية التجارة التي ارتكزت على نظرية الميزة النسبية كأساس لظهور وتطور التجارة بين الدول. وقد جاءت هذه التحولات مدفوعة بموجات عديدة من العولمة كان أساسها الاكتشافات الجغرافية، والموجات الاستعمارية والقوة العسكرية، والثورة الصناعية. أما التحولات الحديثة فقد جاءت مدفوعة بسياسات ليبرالية قادتها القوى العظمى الرأسمالية ومؤسسات بريتون وودز وأخيراً ثورة المعلومات والتقانة الرقمية التي حولت العالم إلى قرية البيانات الكبرى والفضاء الرقمي. ويتم تفسير حدوث التجارة من الناحية النظرية بناءً على نظرية الميزة النسبية كأساس لظهور وتطور التجارة بين الدول. وساهم بورتر في تفسير حدوث التجارة والتنمية في الدول التي لا تمتلك مزايا نسبية ظاهرية إلى ما أعزاه بالقدرة أو الميزة التنافسية. ومع بداية القرن العشرين، أدت الحرب العالمية الأولى والثانية (1914- 1945) إلى عودة الحمائية وتراجع تدفقات التجارة الخارجية وظهور مؤسسات بريتون وودز التي لعبت دوراً حقيقياً في إعادة الحيوية إلى نشاط التجارة الخارجية، وقد توجت هذه الجهود بظهور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) عام 1947 كنقطة فارقة ساهمت في وضع قواعد تنظم نشاط التجارة الخارجية وفي تقليل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء. وقد أدى ظهور الموجات الحديثة من العولمة (1980- إلى اليوم) إلى تزايد الترابط بين الدول بشكل غير مسبوق في مجالات الاقتصاد (المال والتجارة والاستثمار) والثقافة والتكنولوجيا والهجرة الدولية، مما أدى إلى تعاظم تدفق السلع والأفكار والخدمات وتحرير الأسواق لا سيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 ومبادرة بيكر التي اشترطت إعادة جدولة ديون الدول النامية المتراكمة لإمضاء برامج التعديل الهيكلي التي تحمل في طياتها تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق وانسحاب الدول من التدخل المباشر ومنع دعم الإنتاج.

ومن جانب آخر، منح الانفتاح الشديد للتجارة الخارجية فرصة للدول الناشئة والمصنعة لتصبح قوى اقتصادية تنافس القوى العظمى من خلال تعزيز تنافسيتها. أما باقي الدول النامية، فقد تعمقت تحدياتها الاقتصادية في ظل المنافسة الشرسة وعدم قدرتها على تطبيق السياسات الصناعية التي أدت إلى ظهور الدول الناشئة في مرحلة ما قبل منظمة التجارة العالمية. وقد أضفت عوامل الأزمة المالية العالمية، أو أزمة الرهن العقاري 2008، وتبعات وباء كوفيد-19، عوامل تحول سياسي وسياسات في العديد من الدول الصناعية حيث ظهرت حكومات قومية بدأت تلجأ للإجراءات الحمائية والتوترات الجيوسياسية، الحروب التجارية. كل هذه العوامل أدت إلى مخاوف من حدوث تباطؤ أو ركود اقتصادي يقلل من النمو التشغيلي ويعيق جهود التنمية.

وقد بدأت المخاوف الناجمة عن موجات الحمائية الجديدة بالتزايد وذلك لأن التعرفة الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة مؤخراً على العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تخترق مبدأ الدولة الأكثر رعاية (Most Favored Nation-MFN) وكذلك معدلات التعرفة المقيدة (Bound Tariff Rates)، كما تعددت أدوات وأشكال هذه الحمائية لتشمل العقوبات الاقتصادية وخاصة استخدام الدولار الأمريكي كسلاح في الحرب التجارية، مما جعلها أكثر تأثيراً على التجارة الدولية وحجم التمويل، وأدى إلى تحديات إضافية على اقتصادات النامية والعربية. ومن أبرز أدوات الحمائية الجديدة رفع الحواجز غير الجمركية (فرض مواصفات فنية صارمة، وضع معايير صحية وبيئية، وتعقيد وإطالة الإجراءات المتعلقة بالاستيراد)، وعودة السياسات الصناعية التقليدية الانتقائية والدعم الحكومي (تقديم دعم مباشر وغير مباشر للصناعات الوطنية، ومنح أفضلية للمنتج المحلي). وتتجلى الحمائية الجديدة أيضاً في المجال المالي من خلال قيود الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال، وتشديد الرقابة على تمويل التجارة الخارجية، وارتفاع متطلبات الضمان والتأمين. إلى جانب ذلك، برزت الحمائية المرتبطة بالأمن القومي وسلاسل الإمداد، حيث اتجهت الدول إلى إعادة توطين بعض الصناعات الحيوية، وتقييد صادرات السلع الاستراتيجية (الحمائية العكسية)، وتقليص الاعتماد على سلاسل الإمداد العالمية، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية والصحية العالمية. كما ظهرت أشكال جديدة من الحمائية البيئية والاجتماعية من خلال فرض ضرائب كربونية ومعايير عمل واستدامة مرتفعة، إضافة إلى الحمائية الرقمية التي تشمل تقييد تدفقات البيانات وحماية الصناعات التكنولوجية الوطنية. وقد أدى تنوع هذه الأدوات إلى جعل الحمائية الجديدة أكثر تأثيراً من الحمائية التقليدية، حيث تمتد آثارها إلى هيكل التجارة الدولية، تدفقات التمويل، واستقرار سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يفرض تحديات إضافية على الاقتصادات العربية، ويزيد الحاجة إلى مقاربات متوازنة تجمع بين الانفتاح الاقتصادي والحماية الذكية للمنتجات الوطنية. وفي خضم ما تقدم كله، بدأت تظهر التكتلات العالمية الجديدة، وتنشط بعض من التكتلات الإقليمية القائمة، بغية الخروج بسبل جديدة للتعامل مع تحديات المرحلة، عبر سياسات تجارية ومالية تسهل التبادل التجاري، والتسويات المالية المرتبطة بها، وتلتف بشكل أو بأخر على إرهاصات الحرب التجارية القائمة وعلى عملة القطب الواحد، ومسار التسويات المالية الواحد، بين الدولار ونظام سوفت العالمي.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من السياسات الرامية إلى تعزيز الانفتاح التجاري في الدول العربية، لا يزال الواقع يعكس مجموعة من التحديات التي تؤثر على حجم التجارة العربية، البينية والعالمية، ومن أبرزها ضعف التنافسية الناجم عن تدني الإنتاجية والتركيز على القطاعات الاولية والخام منخفضة القيمة المضافة، ضعف مستوى التنويع الاقتصادي الذي يزيد من التركز السلعي في الصادرات الوطنية ويزيد من تعرضها لتقلبات الأسعار العالمية، ضيق القاعدة الإنتاجية وارتفاع تكاليف

الإنتاج، والقيود غير الجمركية. ومن جانب آخر، يشكل ضعف البنية التحتية الصناعية والتجارية عنصراً مهماً في ارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، مما يزيد من تحديات الانفتاح والتكامل التجاري. وإضافة إلى ذلك، تواجه الدول العربية تحديات تعيق وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية كضعف شبكات التسويق الدولية، ونقص المعلومات حول الأسواق ومعايير الجودة العالمية. وبهذا تواجه التجارة الخارجية في الدول العربية مزيج من التحديات الهيكلية والاقتصادية والتشريعية التي تتطلب سياسات واستراتيجيات مدروسة وفعالة لتجاوزها.

وعليه، فإن ظهور الحمائية الجديدة يعكس صراعاً جديداً بين الانفتاح التجاري والمصالح القومية، كما أن تطور أشكال الحمائية الجديدة المعقدة، جعلت التجارة الدولية ومسألة التمويل أكثر تحدياً، وأثرت بشكل مباشر على الاقتصادات العربية. ومن هذا المنطلق، يكتسب هذا المؤتمر أهمية قصوى نتيجة لتنامي الحاجة إلى دراسة وتحليل تداعيات الحمائية الجديدة على التجارة والتمويل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي أفرزت بما يسمى بالعولمة المتشظية (Fragmented Globalization) ، والتي دون شك ستزيد من وقع المربكات والتحديات الهيكلية والاقتصادية التي تواجه الدول العربية. وفي إطار ما تقدم، يسعى هذا المؤتمر إلى توفير منصة علمية تجمع الباحثين وصناع القرار للتحاور وتبادل الآراء، وتقديم المقترحات الاستشرافية حول هذه التداعيات والتحديات واستكشاف الفرص الكامنة، بما يعزز قدرة الدول العربية على التكيف مع أدوات الحمائية الجديدة والعمل على تحسين القدرة التنافسية وتوفير الحماية الذكية لمنتجاتها، وتنمية التجارة والتمويل في بيئة عالمية متقلبة.

2. أهداف المؤتمر

1. دراسة وتحليل تطورات النظام التجاري والمالي العالمي وأسباب تحول المنظومة التجارية العالمية من النموذج الليبرالي إلى التوجهات الحمائية الجديدة، وفهم دوافع هذا التحول وانعكاساته المحتملة على اقتصادات الدول العربية.
2. تشخيص أشكال وأدوات الحمائية الجديدة وآثارها على التجارة الخارجية مع التركيز على أثارها المحتملة على الاقتصادات العربية واقتراح حلول عملية تعزز من القدرة على تجاوز تبعاتها.
3. تحليل تحديات التمويل والاستثمار في ظل الحمائية الجديدة من خلال بحث قيود تمويل التجارة الخارجية، وتشديد الرقابة على تدفقات رأس المال، وتأثير ذلك على التجارة الخارجية العربية.

4. تقييم فعالية السياسات التجارية والصناعية في الدول العربية في مواجهة الحمائية الجديدة ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والحماية الذكية للمنتجات الوطنية والقطاعات الإنتاجية الاستراتيجية.

5. استكشاف فرص التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التجارة البينية ودورها في التخفيف من تبعات الحمائية الجديدة وتعزيز النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

6. صياغة توصيات سياساتية عملية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية، تنويع القاعدة الإنتاجية، تحسين كفاءة سلاسل الإمداد ، وتطوير أدوات التمويل التجاري في الدول العربية وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

7. البحث عن موقع جديد للاقتصادات العربية في ظل التوجهات العالمية والكتل الاقتصادية الجديدة، والتحولات الاقتصادية العالمية الرقمية والتقليدية في مجال التسويات المالية، العملات الرقمية.

3. محاور المؤتمر

يهدف هذا المؤتمر إلى إبراز وتحليل أثر الحمائية الجديدة على التمويل والتجارة الدوليين وفق المحاور التالية :

- **المحور الأول: التحولات في النظامين التجاري والمالي الدوليين** (الحمائية الجديدة والاقتصاد العالمي – العلاقة بين استقرار النظام المالي وحرية التجارة الدولية – تأثير التحولات الجيوسياسية في إعادة تشكيل التجارة والتمويل الدوليين – العولمة المتشظية ومستقبل النظام التجاري العالمي – أثر استقرار التدفقات النقدية الدولية على نمو التجارة الخارجية في ظل العولمة المتشظية – أثر التكتلات الجيوسياسية على إعادة رسم مسارات سلاسل القيمة العالمية).
- **المحور الثاني: الحمائية الجديدة وآثارها** (أثر الحمائية الجديدة على حجم واتجاهات التجارة العالمية – الحمائية الجديدة وسلاسل القيمة والإمداد العالمية – أثر الحمائية الجديدة تدفقات الاستثمار والتجارة الدولية – أثر الحمائية الجديدة على النمو الاقتصادي العالمي – أثر المعايير البيئية وضريبة الكربون على تدفقات التجارة العالمية – الحمائية الجديدة والشركات متعددة الجنسيات – الحمائية الجديدة وتعميق تحديات الفقر والبطالة وأثر المعايير القياسية واللوائح الصحية كأدوات حمائية مستترة).
- **المحور الثالث: مؤشرات تنوع التجارة الخارجية في الدول العربية في ظل السياسات التجارية والمالية الجديدة والمتغيرات العالمية** (واقع التجارة الخارجية العربية واتجاهاتها المستقبلية في ضوء الحمائية الجديدة – سياسات التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات – مؤشر التنوع الاقتصادي وتنافسية

الصادرات العربية – القيود غير الجمركية ونفاذ الصادرات العربية للأسواق العالمية – سياسات الأمن الغذائي في ظل الحمائية العكسية- النظام العالمي الجديد للتسويات- آفاق التجارة البينية والدولية العربية في الأسواق الجديدة الناشئة).

- **المحور الرابع: تمويل التجارة الخارجية والاستثمار** (تمويل التجارة الخارجية في الدول العربية – تحديات الوصول إلى التمويل التجاري – قيود الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال – المصارف ومؤسسات ضمان الصادرات وبنوك التنمية – أدوات التمويل المبتكرة – التمويل التجاري في ظل الحمائية الجديدة – إدارة مخاطر التمويل التجاري في ظل الحمائية الجديدة – أثر السياسات النقدية وتقلبات أسعار الصرف على تكاليف التمويل التجاري – أثر العقوبات والقيود المالية على تعطيل سلاسل التجارة الخارجية – أهمية التمويل الأخضر في ظل أدوات الحمائية الجديدة – الصناديق السيادية العربية وتمويل الاستثمارات التجارية الاستراتيجية – تخضير السياسات المالية والنقدية للتقليل من تبعات الحمائية الجديدة).

- **المحور الخامس: السياسات التجارية والصناعية والحماية الذكية** (الحماية الذكية في ظل الالتزامات الدولية – دور السياسات الصناعية في دعم القطاعات الاستراتيجية – التوازن بين سياسات دعم المنتجات المحلية والانفتاح التجاري – الابتكار والتكنولوجيا وتنافسية الصادرات – دور التكنولوجيا والبحث والتطوير في خفض تكاليف الإنتاج لمواجهة الحمائية الجديدة – تجارب عربية ودولية في مواجهة الحمائية الجديدة).

- **المحور السادس: الاقتصادات العربية وآفاق التكامل في ظل الحمائية الجديدة** (آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل الحمائية الجديدة – دور التجارة البينية في مواجهة الحمائية العالمية – دور الاتفاقيات التجارية العربية والإقليمية – سلاسل القيمة الإقليمية كمدخل لتعزيز الصادرات – السيناريوهات المستقبلية للتجارة والتمويل في الدول العربية في ظل استمرار الحمائية الجديدة – انعكاسات التحولات العالمية على المنطقة العربية واستشراف الفرص- الاقتصادات العربية بين التجارة البينية والدخول في الكتل الاقتصادية الجديدة-بريكس نموذجاً).

- **المحور السابع: الآفاق المستقبلية للتجارة والتمويل** (السيناريوهات المستقبلية للتجارة والتمويل في ظل العولمة المتشظية – أثر التحولات الرقمية والبيئية على مستقبل التجارة الدولية – استراتيجيات التكيّف الاقتصادي في الدول العربية في ضوء الحمائية الجديدة – فرص وتحديات الاقتصادات العربية في ظل النظام التجاري المتشظي – الثورة الرقمية وأثر الذكاء الاصطناعي و"البلوكشين" في خفض تكاليف المعاملات التجارية وتجاوز البيروقراطية الحمائية – أثر التكنولوجيا المالية في خفض تكلفة تمويل التجارة الخارجية).

4. إرشادات تقديم الأوراق والمواعيد الرئيسية

تتشرف الجهات المنظمة للمؤتمر بدعوة الأكاديميين والمهتمين لتقديم أوراق بحثية أصيلة تندرج تحت أحد محاور المؤتمر وتقدم رؤى وتوصيات قابلة للتطبيق.

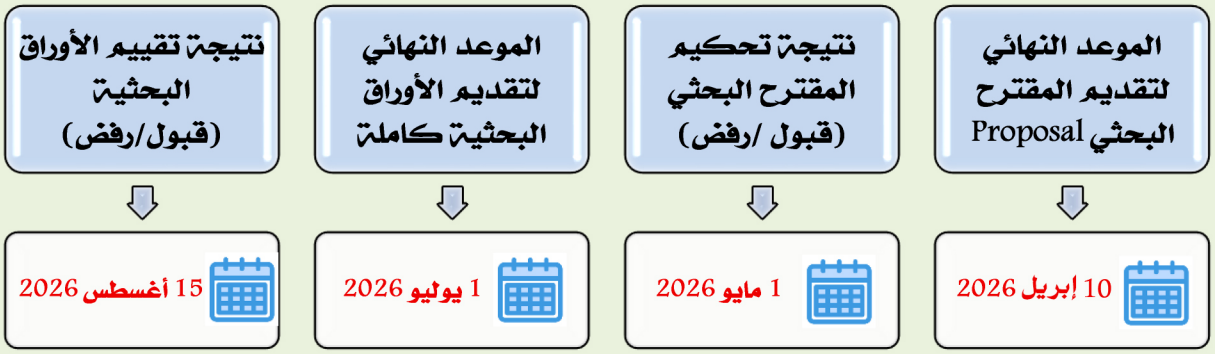

5. إجراءات المشاركة في المؤتمر

تتضمن عملية المشاركة في هذا المؤتمر الإجراءات التالية:

- إرسال المقترحات البحثية باللغتين العربية أو الإنجليزية (250 – 500 كلمة)، على أن يشمل المقترح: عنوان البحث (الورقة البحثية)، وإشكاليته الرئيسية، ومنهجيته المتبعة، ومخططه الأساسي والنتائج المتوقعة، بالإضافة إلى نسخة من السيرة الذاتية للباحثين إلى رئيس اللجنة العلمية عبر البريد الإلكتروني (conference2026@api.org.kw).
- تزود اللجنة العلمية الباحثين بنتيجة تحكيم المقترح البحثي سواء بالرفض أو القبول خلال شهر بحد أقصى.
- إرسال الأوراق البحثية كاملة وفق المواصفات البحثية الشكلية التالية والموضوعية المعروفة:
  - عدد الكلمات (5000 – 7000 كلمة).
  - الهوامش من كافة الاتجاهات 2.5 سم.
  - حجم الخط (Khalid Art bold \ 12) للنصوص العربية و (Time New Roman \12) للنصوص الانجليزية.
  - التوثيق: إتباع نظام (American Psychological Association APA) للنشر العلمي.
  - تكون المراجع متسقة مع المراجع المرقمة داخل النص (باستخدام Cross-referencing).
- تخضع الأوراق البحثية للتحكيم، ولا تعني الموافقة على المقترح البحثي موافقة نهائية على الورقة البحثية.

- في حال وجود تعديلات، يتم إخطار الباحث بها مع مراعاة قيامه بإرسال الورقة البحثية المعدلة بالسرعة الممكنة.
- تقبل الأوراق البحثية الأصيلة فقط، أي تلك التي لم يسبق لها أن نشرت وقبلت للتحكيم والنشر في جهات أو مؤسسات أخرى.
- تقوم الجهات المنظمة بمراسلة الباحثات والباحثين الذين تم اختيارهم بشكل نهائي (اجتازت أوراقهم البحثية كافة مراحل التحكيم) للمشاركة في المؤتمر، وإعلامهم بإجراءات المشاركة والسفر والإقامة. وسيتم تغطية نفقات السفر والإقامة للباحث الأول أو مقدم الورقة البحثية خلال المؤتمر (باحث واحد فقط).
- يمكن النظر في نشر الأوراق البحثية المقبولة في المؤتمر بعد تحكيمها في عدد خاص من مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت (إذا تقدم الباحثون بطلب بهذا الخصوص).

6. الجهات المنظمة

- المعهد العربي للتخطيط بالكويت – دولة الكويت.
- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية – إمارة دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المستشار الخليجي للاستشارات والتدريب – إمارة دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

7. لغة المؤتمر

العربية والإنجليزية.

8. مكان الانعقاد (بصيغة هجينة Hybrid)

حضوريًا: مقر كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية – منطقة سيتي ووك – إمارة دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

افتراضيًا: من خلال البث المباشر على المنصات والقنوات الالكترونية للمعهد والكلية.